مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٠٦٩**

الاثنين، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ليو جياي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتيشوف
	أذربيجان	السيد موسييف
	الأرجنتين	السيدة بيرثيبال
	أستراليا	السيد بلس
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد سول كيونغ - هيون
	رواندا	السيد غاسانا
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى المقدم عملا بالفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ٢١٢١ (٢٠١٣) (S/2013/677)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1358015 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى المقدم عملا بالفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ٢١٢١(٢٠١٣) (S/2013/677)

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد أحمد علام – مي، الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد أدونيا آيباري، كبير مستشاري شؤون بناء السلام والتنمية في مكتب المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/677، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطىالمقدَّم عملا بالفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ٢١٢١(٢٠١٣).

أرحب بنائب الأمين العام، معالي السيد يان إلياسون، وأعطيه الكلمة.

نائب الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على منحي هذه الفرصة لموافاة المجلس بمعلومات عن الحالة المتدهورة على نحو سريع في جمهورية أفريقيا الوسطى.

إننا نواجه اختبارا بالغ الأهمية للتضامن الدولي ومسؤوليتنا عن منع الفظائع. إنّ بلدا في قلب أفريقيا يتزلق إلى فوضى كاملة أمام أعيننا. والحالة تستدعي إجراء عاجلا وحاسما لجعْل حماية شعب جمهورية أفريقيا الوسطى محور اهتمامنا. وهذا ما حدا بالأمين العام أن يوجه إلى المجلس تحذيرا قويا في الأسبوع الماضي، وأن يطلب مني عرض تقرير أكثر تفصيلا اليوم عن استنتاجات فريق المساعدة التقنية الذي عاد من جمهورية أفريقيا الوسطى مؤخرا، وعن ملاحظاتنا بشأن تلك الاستنتاجات. وقد بقي في الأيام القليلة الأخيرة على اتصال بالقادة الأفارقة، الذين أعربوا عن قلقهم إزاء الحالة والحاجة إلى استجابة دولية لها.

وكما يُظهر التقرير المعروض على المجلس (S/2013/677)، يواجه البلد حالة أمنية بائسة. فهناك انهيار للقانون والنظام. والسكان يتحملون معاناة تفوق الخيال. حيث نرى النساء والأطفال عرضة لأكبر المخاطر في أغلب الأحيان. فاستخدام الجنود الأطفال يتزايد. والعنف الجنسي يتنامى. وهناك تقارير واسعة الانتشار عن النهب، نقاط التفتيش غير القانونية، الابتزاز، الاعتقالات التعسفية، التعذيب والإعدامات بإجراءات موجزة. ولدى الأمين العام قلق خاص حيال التزايد المزعج في العنف بين الطوائف. فقد حلّ الاستقطاب والرعب واسع الانتشار محل الوئام التقليدي بين الطوائف. وأجَّج استغلال الانتماءات الدينية لأغراض سياسة عنفا طائفيا لم يسبق له نظير بين المسلمين والمسيحيين، ولا سيما في شمال غرب البلد وجنوب شرقه.

وعناصر سيليكا السابقون مسؤولين عن معظم انتهاكات حقوق الإنسان ضد السكان المدنيين. لكننا نشعر بالقلق العميق

أيضا إزاء الاعتداءات التي تشنُّها ”أنتي - بالاكا“ - وهي جماعات جيدة التنظيم للدفاع عن النفس أو للأمن الذاتي. وقد تتطوّر هذه المواجهة إلى حريق هائل. فتأثير القادة الدينيين لمنع العنف ينحسر بينما النزاع قد أعاد إلى الضوء سنوات من التهميش والتمييز ضد سكان الشمال ومعظمهم من المسلمين.

وإنني أرحب بجهود الممثل الخاص للأمين العام، السيد بابَكار غاي، والسلطات الانتقالية لتشكيل لجان الوساطة والمصالحة، واتخاذ خطوات أخرى لإيجاد حلول عملية وتهدئة التوتر في بوسانغوا وأماكن أخرى. وكما أشير في قرار المجلس ٢١٢١ (٢٠١٣)، إنّ القدرة المتعلقة بحقوق الإنسان لدى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى غير كافية إطلاقا. وهي معطَّلة أيضا بانعدام إمكانية الوصول إلى السكان في ظل الحالة الأمنية الراهنة. ونحن نرحب بالانتشار المقبل لبعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان، وبالبعثة المرتقبة المشترَكة بين مكتبَي الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع والممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلّح.

ويطلب الأمين العام في تقريره إجراءات عاجلة لإنهاء الإفلات من العقاب الواسع الانتشار وضمان المساءلة. وإنني أناشد المجلس أن يستجيب لهذه الغاية عبْر النظر في آليات للمساءلة، مثل لجنة التحقيق و/أو الجزاءات المحددة الأهداف. وفي الوقت نفسه، تتصاعد الاحتياجات الإنسانية. فعمليا، جميع السكان البالغ عددهم ٤،٦ ملايين شخص تأثروا بحالة الطوارئ. وثُلُث سكان البلد في حاجة ماسّة إلى الغذاء والحماية والرعاية الصحية والمياه والمرافق الصحية والمأوى.

ويبقى الوصول إلى السكان المحتاجين صعبا، ونقص التمويل مُريعا. والنداء الموحَّد بمبلغ ١٩٥ مليون دولار تلقّى أقلّ من نصف التمويل اللازم. والاحتياجات مستمرة في التزايد. وقد أعدّ زملاؤنا المعنيون بالمجال الإنساني خطة عمل مكوَّنة من ست نقاط على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، وإنني أدعو إلى الاستجابة على وجه الاستعجال لهذه الأزمة الإنسانية.

إنّ استعادة الأمن والقانون والنظام شرط مسبَق لمعالجة المشاكل السياسية والإنسانية ومشاكل حقوق الإنسان. وقدرة القوى المسلحة والخدمات الأمنية في البلد على منع ومكافحة تلك المخاطر غير موجودة فعليا. وبحسب وزارة الدفاع، عاد إلى بانغي نحو ٠٠٠ ٧ عنصر من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، لكنهم غير منتشرين ولا عاملين. وقد تولّت وحدات سيليكا السابقة مسؤولية الدفاع الوطني والقوى الأمنية. ومن المقرر إدماج نحو ٠٠٠ ٥ عنصر من سيليكا السابقة في الخدمات الأمنية.

بيد أنه ليست هناك خطة أو ميزانية متَّفق عليها لإعادة تشكيل القوى الأمنية الوطنية. وجمهورية أفريقيا الوسطى آخذة في التحوُّل إلى تربة خصبة للمتطرفين والجماعات المسلحة في منطقة تعاني النزاع وعدم الاستقرار أصلا. وإذا تُركت هذه الحالة تستفحل، فقد تتطوّر إلى نزاع ديني وعرقي بتداعيات طويلة الأمد، أو حتى إلى حرب أهلية يمكن أن تمتد إلى البلدان المجاورة. فمن الأساسي للمجتمع الدولي والمجلس أن يتصرّفا الآن.

إنّ الحاجة إلى عمل حاسم أساسية أيضا لضمان المضيّ قدُما بالتحضيرات للانتخابات وفقا للميثاق الانتقالي. وكما أكّد المجلس وفريق الاتصال الدولي، ينبغي إجراء الانتخابات في غضون ١٨ شهرا من تنصيب رئيس الدولة للنظام الانتقالي، أي بحلول شباط/فبراير ٢٠١٥. فليس لدينا وقت نضيِّعه.

واستجابة للقرار ٢١٢١ (٢٠١٣)، أوفد الأمين العام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر حتى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، بعثة تقييم تقني مشتركة بين الوكالات، بقيادة الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام،

السيد إدمون مولي، الحاضر هنا اليوم. وقد كُلِّفت البعثة بإعداد خيارات الدعم الدولي لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما يشمل إمكانية تحويلها إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، وخاضعة للظروف الميدانية الملائمة وقرار مجلس الأمن.

وإننا نشكر الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، اللذين كانا جزءا أساسيا من البعثة، ونشعر بالامتنان لأنّ الاتحاد الأفريقي ممثَّل هنا اليوم بالسفير أيبيار. ونرحب أيضا بوجود الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، السيد أحمد علاّمي، هنا اليوم. كما أشكر سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على الترحيب بالبعثة، ويسرُّني أن أراها ممثَّلة هنا اليوم. والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا يوافقان على أنّ هناك ضرورة ملحّة لتصرُّف المجتمع الدولي، وأنّ بعثة حفظ سلام بولاية قوية تابعة للأمم المتحدة ستكون مطلوبة.

وكما ذكرت سابقا، لقد أجرى الأمين العام في الأيام الأخيرة مناقشات مثمرة مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد دلاميني – زوما، ورئيس تشاد ديبي اتنو والسيد أحمد علاّمي لتأكيد شواغله العميقة إزاء الحالة، واتفاقه معهم على الحاجة إلى قوة حفظ سلام مقتدرة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأثناء وجود البعثة في البلد، استمعت إلى مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، الذين أجمعوا على مطالباتهم بإجراء سريع، يشمل نشر قوة فعالة ومحايدة لحماية المدنيين، وردع انتهاكات حقوق الإنسان، واستعادة الأمن ومنع حدوث عنف جماعي. وقد لاحظت بعثة التقييم التقني أنّ قدرة قوة حفظ السلام بقيادة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا – بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى – على حماية المدنيين محدودة جدا، على الرغم من جهودها الفضلى. ومع أنه كان لانتشار بعثة توطيد السلام أثر رادع في بعض المواقع، فقد اعتُبِرت بعض الوحدات منحازة إلى جانب فئات محددة على أساس الدين. وقوات بعثة توطيد السلام تكافح أيضا بدعم لوجستي محدود، ونقص في المعدات ووسائل الاتصال، ومع قيود على التنقل. لذا، سيكون الدعم الخارجي الكبير مطلوبا لتمكين بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى من تنفيذ ولايتها وإرساء استقرار الحالة.

والفرنسية والصينية ويقدم التقرير المعروض على المجلس خمسة خيارات للدعم الدولي لدى بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. أولا، ترتيبات الدعم الثنائية والمتعددة الأطراف. ثانيا، دعم من الأمم المتحدة يموله الصندوق الاستئماني، بالإضافة إلى الدعم الثنائي والمتعددة الأطراف. وثالثاً، دعم محدود يقدم من الأمم المتحدة ويمول من الأنصبة المقررة أو التبرعات، بالاقتران مع الدعم الثنائي والمتعددة الأطراف. رابعا، مجموعة من الدعم الشامل مقدمة من الأمم المتحدة تمول من الأنصبة المقررة، خامسا، تحويل بعثة الدعم إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.

إن الأغلبية ممن اجتمعت بهم البعثة آثروا الخيار الخامس والأخير، أي عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. وطلب أيضا عدد من منظمات المجتمع المدني دعم هذا الخيار. إن تحويل بعثة الدعم إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة يبلغ قوامها تقريبا ٦ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين ١ ٧٠٠ وأفراد الشرطة سترسي الأساس لمؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة ومرنة. ونأمل من أي عملية من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أن تكفل اتباع نهج متكامل متعدد الأبعاد، وتعزيز قدرة المجتمع الدولي على تطبيق النفوذ السياسي.

منذ نشر البعثة، وصدور تقرير الأمين العام المعروض عليكم، كتب رئيس الدولة للمرحلة الانتقالية لإبلاغ الأمين

العام بطلبه التماس المساعدة من فرنسا. وقد وصف رئيس الدولة للمرحلة الانتقالية الحالة الراهنة بأنها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. إن الانهيار المفترض لجمهورية أفريقيا الوسطى يتطلب استجابة متماسكة ومتكاملة ومتعددة الأبعاد بحيث تعالج الأسباب الجذرية للأزمة الحالية ومظاهرها. في تقييم الأمين العام، يجب أن تتناسب الاستجابة مع تعقيدات الأزمة واحتياجات حماية السكان. ويجب أن تكون قوية وأن تحول دون ظهور أي إمكانية كبيرة تؤدي إلى ارتكاب فظائع على نطاق واسع.

لقد جدد الأمين العام مؤخرا التزام الأمم المتحدة بالتمسك بمسؤولياتنا كلما ظهر تهديد بحدوث انتهاكات واسعة النطاق لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. أنه ملتزم باسترعاء هيئات الأمم المتحدة المناسبة، خاصة عندما تكون السلطات الوطنية غير قادرة على الاستجابة. وإن إبلاغ المجلس اليوم جزء من ذلك الالتزام لوضع الحقوق الإنسانية في الصدارة، كما نصت على بصورة أساسية مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

نعتقد أن الأمر سيحتاج إلى عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومع ذلك، فإن تحويل بعثة الدعم الدولية إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة سيتطلب بعض الوقت للقيام بالتحضيرات اللازمة. ولذلك نحض المجتمع الدولي ليس فقط على مؤازرة بعثة الدعم بطريقة شاملة ويمكن التنبؤ بها قدر الإمكان، بل أيضا على البدء بالنظر في الخيار المتمثل في عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.

لم يُمْنح أبناء شعب جمهورية أفريقيا الوسطى الفرصة لينعموا بالسلم والأمن. أنهم بحاجة إلى مساعدتنا. والبعض يعتبر هذه المسألة أزمة منسية. تستبد بالعالم أهوال الأزمات التي تتصاعد إلى أعمال وحشية كما شاهدنا. إن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى كلها تسلم بالحاجة الملحة إلى إنهاء هذه الأزمة والحيلولة دون تصاعدها إلى درجة يتعذر السيطرة عليها. والآن فإن الأمر بيد المجلس لكي يقرر الكيفية التي يمكنه بها أن يساهم على أفضل في تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر نائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد وروغاغوي (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن شعب جمهورية أفريقيا الوسطى أود أن أشكر المجلس على اهتمامه الخاص الذي يوليه لبلدنا في الحالة الراهنة العصيبة التي يمر بها. وكما نقول في بلدنا، يُعرف الصديق وقت الضيق. إن تقرير الأمين العام (S/2013/677)، وآخر التطورات في الميدان، والمواقف الفرنسية والأمريكية كلها تحذر من الإبادة الجماعية إذا لم نفعل شيئا.

من هنا تعرب جمهورية أفريقيا الوسطى عن امتنانها لكل عضو من أعضاء المجلس الـ ١٥ بصورة عامة، ولجميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف بصورة خاصة، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والأمم المتحدة، وفرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، حيث اضطلعت جميعها حتى الآن بمسؤولية جسيمة لإدارة هذه الأزمة.

إن المرحلة الانتقالية التي تفضي إلى إجراء انتخابات حرة وشفافة ونزيهة في غضون ١٨ شهرا اعتبارا من ١٨ آب/أغسطس تتهددها زعزعة استقرار شديدة في البلد. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات الانتقالية لاستعادة الأمن في البلاد من خلال حل ائتلاف سيليكا، وتجميع المتمردين

السابقين في مواقع محلية والاضطلاع بمهام أخرى، لا تزال الحالة الأمنية غير مستقرة. لذلك ما برح دعم الأمم المتحدة حيويا لإنقاذ البلد من العلل المتعددة التي تعتورها.

إن استقرار جمهورية أفريقيا الوسطى يتوقف على النجاح في مساعدة المرحلة الانتقالية في تنفيذ القرار ٢١٢١ (٢٠١٣)، وخاصة احترام خريطة الطريق التي وضعها فريق الاتصال الدولي إلى حين إجراء الانتخابات. وفي هذا السياق، كتبت السلطات العليا للمرحلة الانتقالية إلى الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن لاطلاعهم والموافقة على طلبهم بشأن تقديم فرنسا للمساعدة العسكرية بمؤازرة بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن أبناء أفريقيا الوسطى لا ينشدون سوى السلام والأمن. وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى يجري نشرها في الميدان. ونود أن نراها تحظى بدعم وتجهيز من لدن الأمم المتحدة، وأن تحظى بدعم لوجستي من فرنسا لمساعدتها في توفير الأمن لبانغي، واستعادة السلام في المناطق الداخلية من البلاد، وإعادة هيكلة جيش أفريقيا الوسطى. ويجب أن تكون لدى البعثة ولاية قوية بموجب الفصل السابع من الميثاق، إذ أن ذلك سيساعدها في مهمتها الهائلة ولكن النبيلة لخدمة السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. تلك هي مناشدة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مجلس الأمن لكي يأمل يوم ما في مستقبل لبلده.

الرئيس (تكلم بالصينية): الآن أعطي الكلمة للسيد علام – مي.

السيد علام – مي (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أرحب بالتقرير الأخير للأمين العام الذي عرضه السيد إلياسون، نائب الأمين العام (S/2013/677) والذي ساهمت فيه الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. أود أيضا أن أشكركم، سيدي، وأشكر أعضاء المجلس الآخرين على السماح لي بالمشاركة في هذا الجلسة بشأن أفريقيا الوسطى.

ويسعد الجماعة أيضا أن ترى أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى الآن محط اهتمام المجتمع الدولي على أعلى المستويات، وبخاصة مجلس الأمن. في الواقع، بينما تُعنى أفريقيا الوسطى بجمهورية أفريقيا الوسطى منذ أكثر من عقد من الزمان، هي تسعى جاهدة لإيجاد حل دائم للأزمة، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ومن أصدقائها في أوروبا، بما في ذلك فرنسا، يبدو أن المجتمع الدولي قد أدرك فجأة نطاق الأزمة بعد أن أطاح ائتلاف سيليكا بنظام بوزيزي.

وقرع ناقوس الخطر في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد هنا في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر عقب تدهور الحالة الإنسانية والأمنية، التي وصلت إلى حد الكارثة.

واليوم، فان جمهورية أفريقيا الوسطى دولة فاشلة تديرها حكومة انتقالية ضعيفة لا حول لها، بالنظر للمهمة الصعبة المتمثلة في إخراج البلد من الأزمة. ولا شك أن الحكومة بحاجة إلى المساعدة في تحقيق الاستقرار في البلد، ولكن علينا أن نواصل المطالبة بالوفاء بتوقعاتنا فيما يتعلق بحماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، من الضروري أيضا كفالة مشاركة الطبقة السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن صناع الرأي بهدف تعزيز التوافق السياسي الذي تشكل من خلال الميثاق الوطني للمرحلة الانتقالية الذي اعتمده المجلس الوطني للمرحلة الانتقالية في إطار تنفيذ اتفاق ليبرفيل السياسي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وإعلان أنجمينا الصادر في نيسان/أبريل ٢٠١٣. ويسر الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن السلطات الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى حولت هذا التوافق إلى خريطة طريق انتقالية، تحدد عدة إجراءات يتعين اتخاذها، فضلا عن وضع جدولها الزمني.

وحضرت إلى نيويورك اليوم لأشكر مجلس الأمن على دعمه للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وعالجت الجماعة بشكل دؤوب مسألة جمهورية أفريقيا الوسطى، وطلبت مواصلة هذا الدعم في المستقبل. ونأمل أن نتمكن – إلى جانب الاتحاد الأفريقي – من مساعدة الأطراف الفاعلة السياسية وأصحاب المصلحة الآخرين على التوصل إلى توافق للآراء واتفاق على طريق مشترك لكي تتمكن جمهورية أفريقيا الوسطى من استعادة الأمن والاستقرار والديمقراطية.

وإذ نضع في الاعتبار نماذج بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أو، قبل فترة قصيرة، بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ترى أن بعثتها لتوطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في إطار بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى ستسهم إسهاما فعالا في إعادة السلام في وسط أفريقيا إذا أسندت إليها الولاية المقبلة الصلاحيات اللازمة وإذا عززت قدراتها، تمشيا مع توصيات أحدث تقييم مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وتجميع الجماعة الاقتصادية للقوات سيوفر لها أكثر من ٤ ٠٠٠ فرد في مسرح العمليات، مع وحدة جوية. وأود أن أشير إلى أن تمويل بعثة الدعم الدولية، المعروفة أيضا ببعثة توطيد السلام الثانية، ما فتئت تدعمه الجماعة الاقتصادية منذ ١ آب/أغسطس، حينما أنشئت بعثة الدعم الدولية. والحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تقع في نطاق سيطرة بعثة توطيد السلام الثانية، ولكنها لا تزال مصدرا للقلق. وتم تجنب وقوع كارثة كاملة، ولكن أخطار تدهور الحالة وانزلاقها إلى الفوضى والحرب الأهلية الشاملة والنزاعات العرقية والطائفة أخطار حقيقية.

ولن يكون كافيا إجراء انتخابات حرة وشفافة لانتشال جمهورية أفريقيا الوسطى من الأزمة التي ظلت مستمرة لفترة تزيد على عقد من الزمان. وعلينا معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وذلك يعني:

أولا، إرساء ديمقراطية شرعية وتمثيلية في جمهورية أفريقيا الوسطى بما يخدم المصلحة العامة لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، بدلا من مصالح أي عشيرة أو جماعة عرقية أو دينية. وهذا يعني أن أحد أسباب النزاع المستمر ناشئ من الاستيلاء على السلطة والموارد في البلد من جانب مجموعة من أبناء جمهورية أفريقيا الوسطى تولت السلطة من خلال العنف و/أو الانتخابات. وذلك أدى إلى انتفاضة السكان المهمشين.

ثانيا، لا بد من إنشاء قوات حكومية حقيقية للدفاع والأمن تكون مهنية ومتوازنة وتمثيلية، بدلا من المليشيات المرتكزة على العشيرة.

ثالثا، يجب إعادة بدء حوار مستمر بين الأطراف الفاعلة السياسية بمساعدة المجتمع الدولي وفي إطار لجنة للمتابعة، وعلى أساس اتفاق سياسي مشترك لإنقاذ جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى الأطراف الفاعلة السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى أن تشارك في المرحلة الانتقالية ثم بعد ذلك تدعم السلطات المنتخبة، بدلا من انخراط كل واحد منها ضد الآخر في حملات تشهير عامة، أو التعويل على المجتمع الدولي ليحل مشاكلها بدلا منها. ولن يستطيع المجتمع الدولي سوى أن يساعدها، ولكنه لا يمكن أن يتصرف بديلا عنها.

رابعا، يجب البدء فورا في حشد المساعدة المالية والاقتصادية والإنسانية لمعالجة المسائل الأمنية العديدة في البلد والتصدي للفقر الذي يعيش فيه هؤلاء السكان. وعلينا ألا ننسى أن أحد الأسباب الجذرية للنزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى هو الفقر المدقع للسكان المهمشين، الذين يعيشون حياة بالغة الصعوبة وبالتالي هم مضطرون لحمل السلاح واللجوء إلى أعمال العنف بغية الحصول على احتياجاتها بالهجوم على الأغنياء.

إن النشر الطارئ لبعثة متعددة الأبعاد أمر ضروري بصورة مطلقة لإنقاذ جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها المنكوب. ويلزم تعزيز بعثة توطيد السلام الثانية /بعثة الدعم الدولية. وينبغي أن يرتب خيار الأمم المتحدة المزمع لتقديم دعم كبير لبعثة الدعم الدولية، وبناء قدراتها التشغيلية وضمان تمويلها. كما أود أن أؤكد مجددا على طلب رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في مؤتمر قمتهم الذي عقد مؤخرا في أنجمينا في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣، إسناد ولاية قوية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لتمكين بعثة توطيد السلام، وهي أساس بعثة الدعم الدولية، من الاضطلاع بمهمتها الكاملة لتحقيق الاستقرار في البلد وتهيئة أفضل الظروف الممكنة للعنصر المدني لبعثة الدعم الدولية، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بعد تعزيز المكتب.

ولم يعد هناك أي وقت للانتقاد غير المفيد للواقع المظلم الذي يؤثر على شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا لزرف دموع التماسيح بسبب المصائب التي تحل به. وآن الأوان للعمل ولمساعدة فرنسا والجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي في سعيها لمساعدة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى ومساعدة الانتقال في ذلك البلد على تحقيق النجاح وكفالة تنفيذ خريطة الطريق الرامية إلى التغلب على الأزمة التي تؤثر في البلد. وعلى المجتمع الدولي أن يوفر لبعثة الدعم الدولية/بعثة توطيد السلام الوسائل اللازمة لاتخاذ إجراءات ولدعم العملية الانتقالية، وبطبيعة الحال، مع ضمان أن تكون العملية مثمرة وشفافة بغية تحقيق أهدافنا وهي تحديدا، تحقيق السلام والأمن لسكان جمهورية أفريقيا الوسطى، وهم ضحايا أبرياء لواقع جهنمي، والاستقرار الدائم وإعادة بناء بلدهم، ومن ثم تعزيز الأمن والاستقرار في بلدان المنطقة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على استعداد الجماعة الاقتصادية لمواصلة جهودها الشرعية لإيجاد حل دائم ونهائي أو تسوية للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى في إطار آلية للتعاون الفعال والتنسيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بدون أن ننسى مشاركتنا في مجموعة الاتصال الدولية ودورنا للوساطة الذي يضطلع به الكونغو.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد علام – مي على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد أدونيا آيباري، كبير المستشارين لمكتب بناء السلام والتنمية التابع للمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

السيد آيباري (الاتحاد الأفريقي) (تكلم بالإنكليزية): أود بدوري أن أشكر الأمين العام على تقريره عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2013/677)، وبصورة أعم، على جهوده من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية بوجه عام.

تُعقد هذه الجلسة على خلفية وضع مقلق للغاية في جمهورية أفريقيا الوسطى. فكما نعلم جميعا، تتسم الحالة بالانهيار التام للقانون والنظام العام والانتهاكات الواسعة والمستمرة بحق السكان المدنيين على يد متمردي سيليكا السابقين، بما في ذلك أعمال القتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والاعتقال والاحتجاز التعسفيان وأعمال التعذيب والعنف الجنسي، فضلا عن تجنيد واستخدام الجنود الأطفال. وقد أدى ذلك إلى ظهور جماعات الدفاع عن النفس وغيرها من الجماعات المسلحة.

والاتحاد الأفريقي يُبقي الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى قيد نظره الفعلي. وقد عملنا بشكل وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ودعمنا بشكل كامل الجهود الإقليمية لمعالجة الوضع في أعقاب استئناف متمردي سيليكا للأعمال العدائية المسلحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في

انتهاك لقرارات قادة المنطقة. وأسفرت تلك الجهود عن اتفاق ليبرفيل للسلام الشامل، وهو اتفاق تاريخي تم التوصل إليه في كانون الثاني ٢٠١٣ ووفر أساسا عمليا للتوصل إلى حل دائم للأزمة التي تواجه البلد.

ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، نبه الاتحاد الافريقي إلى الخطر الذي سيشكله استئناف الأعمال العدائية. وفي الواقع، كنا نخشى من أنه سيقوض جهود قادة المنطقة ويؤدي إلى أعمال عنف واسعة النطاق ضد السكان المدنيين ومن أنه قد يزيد من حدة التوتر بين مختلف المجتمعات المحلية مما سيترتب عليه آثار بعيدة المدى بالنسبة للبلد والمنطقة بأسرها. وبعد دخول متمردي سيليكا بانغي، اتخذ مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إجراءات فورية لتعليق مشاركة البلد في أنشطة الاتحاد واعتمد جزاءات محددة الأهداف ضد بعض الأفراد. وطلبنا دعم مجلس الأمن في هذا الصدد.

وعلى مدار الشهور القليلة الماضية، عملنا بشكل وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لدعم جهود قادة المنطقة. وأود في هذا المنعطف أن أعرب مرة أخرى عن تقدير الاتحاد الأفريقي العميق للرئيس التشادي إدريس ديبي اتنو، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية، ولرئيس الكونغو دينيس ساسو نغيسو، رئيس لجنة المتابعة التابعة للجماعة الاقتصادية والمعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أثبتت المنطقة أقصى درجات الالتزام بمعالجة الوضع. وعقدت الجماعة الاقتصادية محادثات سلام ونشرت قوات لحفظ السلام وقدمت مساعدة مالية لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى. وينبغي أن يعترف المجلس بهذه المشاركة الاستباقية وأن يوفر لها الدعم الكامل.

وتوفر القرارات الصادرة عن الجماعة الاقتصادية الأساس الذي ينبغي إدارة المرحلة الانتقالية في البلد استنادا إليه. ويجب أن نصر مرة أخرى على ضرورة امتثال السلطات الانتقالية الكامل لهذه القرارات، ولا سيما في ما يتعلق بمدة الفترة الانتقالية البالغة ١٨ شهرا وعدم أهلية السلطات الحالية لخوض الانتخابات التي ستُنظم لاستعادة النظام الدستوري. وسنصر على أن تضطلع السلطات الانتقالية بمسؤولياتها كاملة، ولا سيما في ما يتعلق بحماية السكان المدنيين وسيطرة الدولة على مصادر دخلها.

وجنبا إلى جنب مع الجماعة الاقتصادية، سنواصل حشد المجتمع الدولي من خلال فريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى. وقد اجتمع الفريق حتى الآن ثلاث مرات. وحدد أخر اجتماع والذي عقد في بانغي في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر عددا من الخطوات التي يجب أن تتخذها السلطات الانتقالية. ومن المهم للغاية أن يدعم مجلس الأمن تلك الخطوات.

ونظرا للحالة الأمنية غير المستقرة على أرض الواقع، قرر الاتحاد الأفريقى، الذي يعمل عن كثب مع الجماعة الاقتصادية، تعزيز بعثة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتوطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال نشر بعثة دعم دولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتتمثل ولاية البعثة، البالغ قوامها ٦٥٢ ٣ فردا من العناصر العسكرية والشرطية والمدنية، في المساعدة على استعادة القانون والنظام وتحقيق الاستقرار في البلد وحماية السكان المدنيين وإصلاح قطاع الدفاع والأمن وتهيئة الظروف الملائمة لإيصال المساعدة الإنسانية. وفي سياق القيام بذلك، ستؤسس القوة على الجهود المتواصلة التي بذلتها بعثة الجماعة الاقتصادية في بيئة صعبة للغاية.

ويعمل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية معا بشكل وثيق لتيسير الانتقال من بعثة الجماعة الاقتصادية إلى بعثة الدعم الدولية. وبعد التشاور مع الجماعة الاقتصادية، عينت رئيسة المفوضية قيادة البعثة. ومن المقرر أن يتم نقل السلطة بين البعثتين في ١٩ كانون الأول/ديسمبر. واسمحوا لي أن أشدد في هذه المرحلة على أن الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية يعملان جنبا إلى جنب لضمان تصدي القارة بفعالية للتحديات

القائمة. فنحن كيان واحد ونقف في صف واحد. والتحديات التي تواجه وسط أفريقيا هي تحديات لأفريقيا، يتطلب التغلب عليها بنجاح تعبئة القارة بأكملها.

وعلى هذه الخلفية، ينبغي أن تتمثل الأولوية بالنسبة للمجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، في تعزيز الجهود الحالية من خلال توفير الدعم الكافي لنشر بعثة الدعم الدولية واستمراريتها. وهذا الدعم سيكون متسقا مع أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بشأن دور الترتيبات الإقليمية في تعزيز وصون السلم والأمن الدوليين. ونحيط علما بالخيارات الواردة في تقرير الأمين العام. وعند اتخاذ القرار، من المهم أن يضع مجلس الأمن في اعتباره ضرورة توفير دعم مستدام ويمكن التنبؤ به للبعثة.

وأود أن أعبر عن تقديرنا لشركاء الاتحاد الأفريقي الذين أعربوا بالفعل عن التزامهم بدعم البعثة. وأود أن أشير هنا إلى الاتحاد الأوروبي وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. وعلى أرض الواقع، سنضع طرائق لتنسيق العمليات مع القوات الفرنسية. وقد ذكر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في اجتماعه في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أنه يتطلع إلى التعاون مع البعثة. وأدعو شركاء الاتحاد الأفريقي إلى أن يتقدموا ويوفروا الدعم الذي تحتاجه البعثة بشدة.

ونحن على اقتناع بأن الدعم الفعال من قبل الأمم المتحدة سيسهم إسهاما كبيرا في تمكين البعثة من تهيئة الظروف اللازمة لنشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، والتي من شأنها أن تدعم استقرار البلد وتعميره على المدى الطويل. وندعو مجلس الأمن إلى تقديم دعمه الكامل للجهود السياسية التي تبذلها الجماعة الاقتصادية. فقادة المنطقة لم يتوانوا مطلقا في جهودهم، وهم يستحقون الدعم الدولي الكامل والمستمر.

ختاما، أود أن أؤكد مجددا عزم الاتحاد الأفريقي، بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية، على معالجة الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا المسعى، نتوقع أن يقدم المجتمع الدولي الدعم والمساعدة المطلوبين. ونتطلع، في هذا الصدد، إلى اتخاذ مجلس الأمن لقرار في وقت مبكر لتعزيز الجهود المشتركة للجماعة والاتحاد وللتأكيد على التضامن الدولي النشط مع شعب جمهورية أفريقيا الوسطى في معاناته.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا حول هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.